عنوان المداخلة: إشكالية التنمية بواسطة الدولة- الرؤية والاستشراف المستقبلي للاقتصاد - حالة الجزائر-

د. أقاسم عمر[1]
د. بن العارية حسين[2]
جامعة أدرار

الملخص:
يعتبر تقييم الأداء التنموي للدولة من خلال متابعة المؤشرات الأساسية لأدائها في المجالات الاقتصادية كافة خطوة تلي الوعود التي تسعى إلى تجسيدها من خلال مختلف السياسات الاقتصادية التي تنتهجها والبرامج الاجتماعية للسكان، وهذا الأمر يحتاج إلى الكثير من المفاهيم لتوصيف التنمية وأهدافها من جهة، وللوقوف على حقيقة الأداء الاقتصادي للدولة من جهة أخرى، وهنا يجب الإجابة على مجموعة من الأسئلة المهمة والأساسية من قبيل: ما هو المدى الذي نجحت فيه الدولة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية؟، إلى أي مدى تمكنت من تحقيق تنمية بشرية؟، إلى أي درجة نجحت في تحسين أوضاع توزيع الدخل والثروة؟، كيف كانت تدير اقتصادها؟ ومدى نجاحها في تلك الإدارة؟ وأخيرا هل نجحت في التخلص من كل أو بعض آثار التبعية التي تعتبر عاملا من العوامل المعيقة للتنمية وفقا لبعض وجوهات النظر للنظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.
في هذه الورقة سوف يتم محاولة الإجابة على مختلف هذه الإشكالات وفق رؤية استشرافية تعطي أمل للأجيال اللاحقة في مواكبة التنمية الاقتصادية وفق السياسة المناسبة التي تحقق مفهوم التنمية البشرية المستدامة.
الكلمات الدالة: التنمية الاقتصادية، النموا الاقتصادي، استراتيجيات التنمية الاقتصادية، الأداء الاقتصادي للدولة، القطاعات الاقتصادية.

أولاً: مفهوم التنمية

كل إنسان يريد التنمية ، ولكن ماذا يعنى هذا المصطلح الذي استخدم بطريقة فضفاضة ليصف أوضاعا معينة لمجتمعات خاصة ويفسر عمليات التغير التي مرت بها هذه المجتمعات ، ثم استخدم للإشارة إلى" مزيج "من الخصائص والمميزات المتعلقة بكل من: النمو الاقتصادي Economic Growth أو التحديث Modernization أو الرفاه الاجتماعي social welfare.

[1] د. أقاسم عمر.، رئيس فرقة البحث التكامل الصناعي واللوجستي الجزائري الإفريقي بمخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي.
[2] د. بن العارية حسين، عضو فرقة البحث التكامل الصناعي واللوجستي الجزائري الإفريقي بمخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي

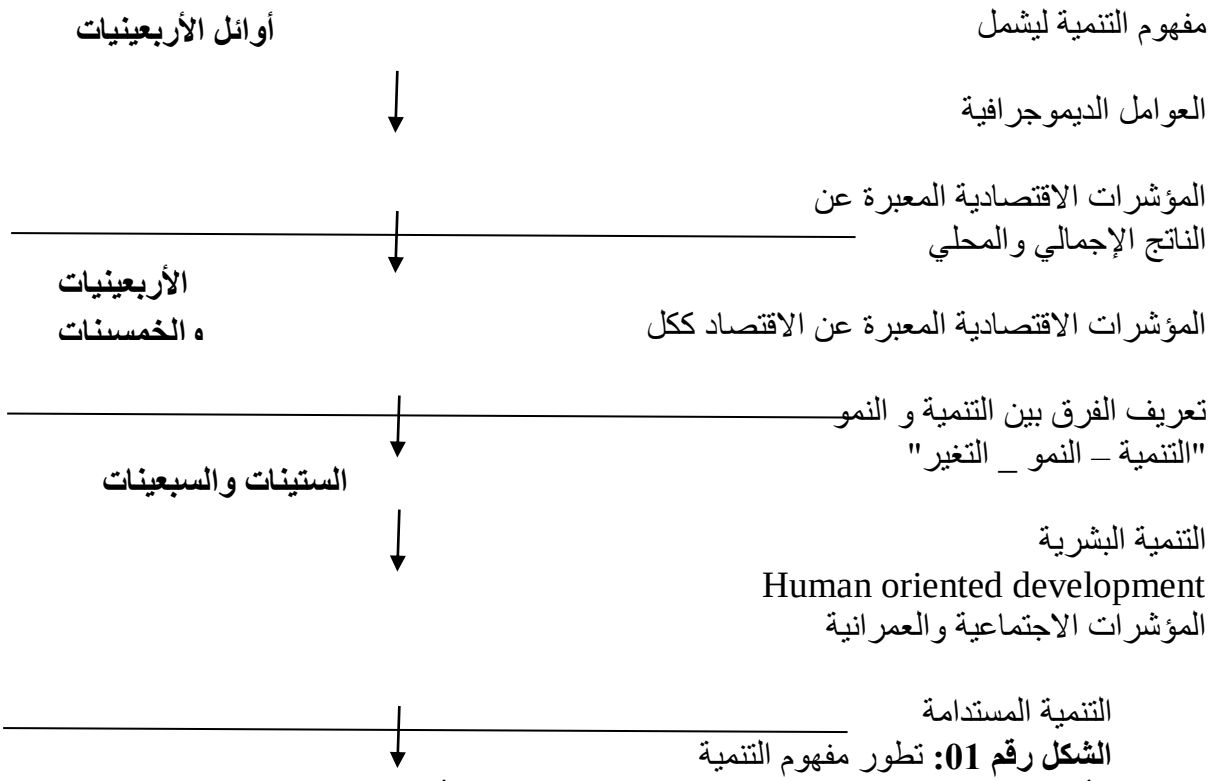

الشكل رقم 01: تطور مفهوم التنمية

المصدر: أسماء عبد العاطى محمد محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها بسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2004.

1- تعريف التنمية الاقتصادية: هناك عدة مصطلحات، فمنهم من يستخدم مصطلح النمو (**Grouth**) والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي، وفي تعريف آخر نجد أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[3].
وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة

2- نظريات التنمية الاقتصادية: ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي[4]:

- القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي"**Capital Accumulation**" فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.
- بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.
- أضاف النيوكلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.
- أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي "**Capitaliste System**" تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهضة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.

وقدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:

- نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.
- كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.

نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في

---

[3] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1(2005)،ص: 11.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص:65-64.

اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية[5].

ثانيا: استرتيجية التنمية ونماذج تخطيطها

وإن كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي[6]:

1- إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن: ويرجع عرضها إلى الاقتصادي المعروف " **نيركسه** " والذي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب " **نيركسه** " فإن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة حيث تؤدي إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما يرى كذلك ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة .

2- إستراتيجية النمو غير المتوازن: وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي " **هيرشمان** " حيث هاجم الإستراتيجية الأولى والتي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى " **هيرشمان** " بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.

وفيما يلي الخطوط العريضة التي يجب أن تتضمنه إستراتيجية التنمية الشاملة[7]:

ميادين العمل الحكومي لا بد أن تضم:

- تحديد المشروع الاجتماعي.
- المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص (المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة...).
- التوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص.
- تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العامة للتعليم، الصحة، والإسكان.
- سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الإنتاجية.
- سياسة مالية نقدية وتجارية عامة ملائمة.

3- نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية

النموذج يهدف إلى معرفة التناسب للمتغيرات ومعاملات الارتباط في الآلية الاقتصادية وتأثير اختلاف التناسب في عوامل الإنتاج سلبيا وإيجابيا على الاقتصاد الوطني بشكل عام[8].

- **نموذج فيلدمان – مها لانوبيس (Fedman – Mahalanobis)** وهدفه زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع وسائل الإنتاج.
- **نموذج هارود – دومار: (Domar – Harold)** ويحدد النمو على أساس المقدرة على الادخار وليس على أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات وأهمية هذا التوزيع على زيادة الدخل المستثمر، كما يؤكدان على أنه لا يمكن الاستمرار في الادخار إلا في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية، كما في النموذج الأول.

وتقوم فكرة النمو الاقتصادي على أساس أن الاقتصاد القومي ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي وتتلخص هذه المراحل فيما يلي[9]:

- مرحلة المجتمع التقليدي
- مرحلة التهيؤ للانطلاق

---

[5] المرجع السابق، ص ص:66-69.

[6] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص ص: 340- 342.

[7] جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2000، ص ص:78-77.

[8] نفس المرجع، ص: 64.

[9] جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص:65.

- مرحلة الانطلاق
- مرحلة النضج
- مرحلة الاستهلاك الكبير

ثالثاً: التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية بالدول النامية

ويمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في أربعة نقاط أساسية تتمثل في[10]:

- زيادة موجة التحرر الاقتصادي
- إقامة منظمة التجارة العالمية
- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
- ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

1- الآثار الإيجابية للتغيرات الاقتصادية:

يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية[11]:

- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام؛
- إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وفي غير صالح القطاع العام مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الأرباح وذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام؛
- تخفيض الأنفاق الحكومي بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام، وزيادة حصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص؛
- رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة وإعادة تدوير الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص وهذا كله يدفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام.

2- الآثار السلبية:

يمكن إجمال هذه الآثار في النقاط التالية[12]:

- فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية، بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر؛
- مزاحمة الاقتصاديات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة من الدول المتقدمة؛
- احتمال أن تدخل بعض الاقتصادات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوروبية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها؛
- زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وصرف العمال؛
- يؤدي تحديد الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد الأسر تحت خط الفقر؛
- مخاوف من سيطرت الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الإستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع؛

بالإضافة إلى هذه الآثار السلبية هناك عدة عوامل تعيق عملية التنمية الاقتصادية نذكرها فيما يلي[13]:

- **العوائق الاقتصادية** وتتمثل في: -دائرة الفقر المفرغة، ضيق حجم السوق.

- **العوائق الحكومية للتنمية**: وتتمثل في توفير وتعزيز لبيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، أي استقرار سياسي واستقلال سياسي والدعم الحكومي لها.

- **القيم الاجتماعية كعوائق للتنمية:** وتتمثل في قيم المجتمع التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية من عدمه وتتمثل العلاقة بينهما حسب التحليلات في خلق عدد كفيء من المنظمين للقيام بعملية التنمية.

المبحث الثاني: القضايا العامة في مفهوم الدولة ودورها:

يعتبر مصطلح الدولة واحدة من المفاهيم المعاصرة والتي لم يتفق عليها المفكرون في وجهات نظرهم حولها؛ حيث أنه لم تفلح وجهات النظر في صياغة نظرية للدولة تتجاوز ما عابته على غيرها، وهنا نقف أمام جمع من النظريات التي تحتاج إلى التحليل لفهم نشأة وتطور مفهوم الدولة كمفهوم دال على شرط الحداثة في الفكر الغربي الحديث وفي الحياتية الغربية عموما.

1/ تطور مفهوم الدولة:

---

[10] عبد القادرمحمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 /2003، ص:229.

[11] المرجع السابق، ص ص: 232-231.

[12] المرجع السابق مرجع سابق، ص ص: 233.

[13] "مالكولم جيلز، دوايت بيركنز، مايكل رومر، دونالد سودجراس "، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، السعودية، ص ص: 63- 51.

بداية يجب الإشارة إلى أن مفهوم الدولة يتداخل مع مفاهيم عدة كالمجتمع، السلطة، الحكومة، الأمة والوطنية، فبالنسبة للمجتمع يعتبر اللبنة الأساسية لبناء الدولة، أما السلطة فهي وظيفة اجتماعية قديمة قدم المجتمع، تهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية ووضع حد أدنى أو أقصى من قواعد العمل لسير المجتمع.

أما الحكومة فهي الجهاز التنفيذي من الدولة وهي وكيلة الدولة في تنفيذ سياساتها ووظائفها مثلما هي تجسيم لمظهر واحد من مظاهر الدولة الحديثة، أما الأمة فقد صارت ومنذ ظهور الدولة الحديثة في أوروبا مبررا لوجود الدولة كدولة –أمة كدولة- وطنية، لكنها ليست شرط لوجودها، فالكثير من الدول تعتبر دولا لكنها ليست أمما بالمعنى التقليدي، أما الوطنية فهي نزعة أبناء الأمة الواحدة لإنجاز مشروع بناء الدولة[14].

إن التطور التاريخي لمفهوم الدولة شهد عدة معان، فنجد هذا المصطلح يشير إلى مجمل بلد معين سواء كان يشكل وحدة سياسية واحدة، أو اتحاد له مركز يتولى مسؤولية اتخاذ القرارات، في حين استخدمه آخرون للدلالة على كل ما له صلة بالحكومة ولا يتجاوز المفهوم ذلك، وادعى آخرون أنه المجتمع الخاضع للحكومة أو السلطة، وناقض آخرون ذلك بادعائهم أن الدولة ليست المجتمع وإنما شكل لتمظهر حياة المجتمع، وقيل أيضا أنها نصاب منفصل عن المجتمع ولا تعبر عنه، وإنما يعبر عنه الهيئات التمثيلية وجماعات الضغط.

ومن ناحية الأمثلة التاريخية لوجود الدولة، فنجدها حاضرة منذ توطن الإنسان وامتهانه الزراعة ومعرفته الاستقرار، فما من مجتمع بشري لم يعرف شكلا من أشكال التنظيم السياسي والسلطة السياسية، وبدرجات متفاوتة في بساطتها (العشيرة، القبيلة) أو في تعقدها (المماليك والإمبراطوريات) إذ طرحت الدولة آنذاك خيارا في مجتمعات عديدة، وفي العصر الحديث في فترات متأخرة في أوروبا، عندما نشأة الدولة المدنية، وغرب أفريقيا في ما قبل الاستعمار، ومع تطور المجتمعات أصبحت الدولة أمر لا مفر منه، وتمتعت كل المجتمعات بالدولة، أو ما يشبهها في تنوع بقدر تنوع المجتمعات.

ومن منطلق هذه التطورات في شكل الدولة وارتباطها بمختلف هذه المفاهيم، فإن تعريفا واحد لمفهوم الدولة لا يغطي جميع الجوانب المفسرة لهذا المفهوم، وفي هذا السياق سوف نشير إلى تعريف واحد اعتمده الكاتب "**حسن لطيف كاظم الزبيدي**" الذي يعرف الدولة على أنها" كيان مؤسسي إداري مركزي، يمارس السلطة وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين، وتدعم الدولة عملها بجهاز عسكري وبيروقراطي ممن يدعون خدمة مصالح المجتمع وحمايته وصيانة استقلال الدولة وتطبيق القوانين والمعايير من خلال احتكار العنف المشروع في إطار من الشرعية (حقيقية كانت أم مصطنعة)، كما أنها ليست كيان حيادي يقف بعيدا عن الاقتصاد والمجتمع وإنما تقف مؤسساتها إلى جانب المؤسسات الخاصة وتؤثر في الاقتصاد والمجتمع، وأن تباين التأثير من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى[15]"

وفي تعريف آخر نجد[16]:

" الدولة هي عبارة عن عدة نظم قمعية وإدارية واقتصادية تعمل على بقعة من الأرض، وهي بذلك تمثل الحكومة والقطاع العام"

من هذين التعريفين يتضح أن الدولة تتميز بخصائص وهي[17]:

1- أنها مؤسسة سياسية متسلطة: حيث تتدرج فيها المسؤوليات وتنتظم فيها العلاقات.
2- شرط السيادة، والذي يعطي للدولة الحق في ممارسة السلطة، والاعتراف بهذا الحق يشمل مستويين داخل وخارجي، فالأفراد في الداخل يعترفون بسلطة الدولة وسيادتها، ويستعدون لحمايتها والتضحية في سبيلها، أما خارجيا فيعني اعتراف الدول الأخرى أو بعضها على الأقل بهذا الكيان.
3- الاحتكار الشرعي لاستخدام العنف المقنن في داخل المجتمع.
4- عدم حيادية هذا الكيان، فالدول تقوم بمهمة التوفيق بين الفئات الاجتماعية المتصارعة، مثلما تسارع للحفاظ على المجتمع ضد التهديد الخارجي والداخلي.

الدور الاقتصادي للدولة:

تحتل قضية تدخل الدولة في الاقتصاد حيزا مهما ومتناميا في الأدبيات الاقتصادية، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى التحدث عن الجزء الآخر للدولة حسب التعريف الوظيفي والذي يطلق عليه بالقطاع العام، أي كل من قطاع الحكومة وقطاع الأعمال العام، وفيما يلي تحليل كل منهما[18]:

1- **قطاع الحكومة:** ويتكون من الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية (السيادية) المكونة للموازنة العامة للدولة؛

---

[14] حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2008، ص ص 15-16 بتصرف.

[15] نفس المرجع السابق، ص 34.

[16] عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 13.

[17] نفس المرجع السابق، ص ص 34-36 بتصرف.

[18] عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 14.

*- الليبرالية هي منهج اقتصادي يقوم على أن نظاما طبيعيا يسود الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويقوم على أن الأفراد يعرفون مصلحتهم وأن على السلطات أن تترك لهم حرية النشاط، وهذا النظام قائم على قانون العرض والطلب الذي يؤمن ازدهار الأفراد والدولة على حد سواء، كما أن المصلحة العامة تتناسب مع مصالح الأفراد، هذا النظام نتيجة لكتابات جون لوك، والمتنورين الفرنسيين الداعين إلى الملكية الخاصة والمنافسة والسوق الحرة والديمقراطية وإشاعة الحياة الدستورية والأنظمة الجمهورية.

2- **قطاع الأعمال العام:** ويتكون من الشركات القابضة والتابعة الخاضعة للأحكام النافذة، والشركات العامة الأخرى والتي تحكمها قوانين أو قرارات خاصة، والهيئات العامة الاقتصادية.

وفي هذا السياق نجد أن القطاع العام الذي يخضع إلى السيطرة الكاملة للدولة يقوم بأنشطة مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزء لا يتجزأ من الخطط أو البرامج الاقتصادية للدولة، أما القطاع الخاص والذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال فهو يخضع إلى آليات السوق الموجهة للأنشطة الاقتصادية الخاصة والتي تسع إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

دور الدولة في تاريخ الفكر الاقتصادي والتطبيق المعاصر

شهدت الدولة عبر التطور التاريخي البشري أداء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اختلفت كثافته من دولة لأخرى، ومن مرحلة لأخرى، هذا التباين في دورها الاقتصادي كان منذ القدم تواكب مع النظريات الاقتصادية المفسرة لدور الدولة في الاقتصاد، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 01: تطور الأداء الاقتصادي للدولة

الفترة	الدور الاقتصادي للدولة
القرنين 16-17 ميلادي – المذهب المركنتيلي-	- الدولة هي صاحبة الكلمة العليا في الاقتصاد والسياسة. -طالب لأصحاب المذهب المركنتيلي بإشراف الدولة على النشاط الصناعي وتوجيهه وتنظيم الإنتاج والاستهلاك ومراقبة التوزيع والأسعار.
عهد الطبيعيين والنظرية الكلاسيكية* القرنين 18- والنصف الأول من القرن 19 ميلادي(النظام الرأسمالي الحر)	-ظهر النظام الرأسمالي الحر على يد الطبيعيين في فرنسا وآدم سميث وزملائه في إنجلترا وغيرهم من الاقتصاديين في الدول الأوربية. -عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وحدد وظائفها في القضاء، العدل، الأمن والدفاع، وترك الإنتاج للمبادرات الفردية تحت شعار "إتركه يعمل، إتركه يمر".
منتصف القرن 19ميلادي عهد الثورة الروسية البلشفية عام 1917 وعهد الإشتراكية	-ظهور عيوب النظام الرأسمالي الحر مثل تدني الأجور،الاحتكار، سوء توزيع الدخل،...إلخ. - ظهور الفكر الاشتراكي على يد كارل ماركس. - إحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة وتدخل الدولة في الاقتصاد. - قامت الدولة بتأميم ومصادرة الممتلكات الخاصة واضطلاعها بالدور الاقتصادي في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
أزمة الكساد الكبير 1929 والفكر الكينزي " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود	- تدخل الدولة في الاقتصاد أصبح حتمية فرضتها أزمة الكساد العالمي. - نادى كينز في كتاباته بتدخل الدولة في الاقتصاد عام 1936 لإنعاش الاقتصاد وإخراجه من الركود الكبير الذي أنهك الدول والمجتمعات.
الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وفترة السبعينيات	- ظهرت آراء تنادي بتقليص دور الدولة في الاقتصاد. - ظهور كتاب القوة الرأسمالية للعالم الاجتماع الشهير " بيتر برجر" 1978 الذي أسس لمفهوم الخصخصة، واعتماد بريطانيا كأدول دولة لهذا النهج سنة 1979. - اضطلعت الحكومات بدور أكبر في الشؤون الاقتصادية لبلادها في دول العالم حيث تطور معه القطاع العام، حيث شهدت توجه متزايد نحو تخطيط الاقتصاد الكلي وإدارته مما أدى إلى نمو ميزانيات القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص نتيجة الزيادة المتنامية في برامج الخدمات الاجتماعية والإنفاق العسكري والتوسع في البنى التحتية والخدمات الأساسية، حيث أصبحت الدولة المتزعمة لحركة النمو والتطور والتقدم في معظم الدول سواء عن طريق تأميم الصناعات أو التدخل في عمل المؤسسات الخاصة، وبذلك تميز القطاع العام ب: ظاهرة الملكية العامة؛ ظاهرة الإنتاج العام والعمالة العامة؛ ظاهرة توفير الخدمات العامة بواسطة الموازنة (اقتصاد الإعانة)
فترة الثمانينات- التسعينات	اعتماد الدول الاشتراكية لمفهوم الرأسمالية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي لاسيما اعتماد فكرة التخصيص وتعظيم دور القطاع الخاص.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع التالي:

- عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص ص 18- 19 بتصرف.

- محي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص ص 17-20 بتصرف.